

# المشرق

## تأمين الحياة

نظر تاريخي واقتصادي للمكون دوجو  
وكيل شركة التأمين الفرنسية المعروفة بلانسيرمال

### ١ غاية التأمين

حُتم على الانسان ان يأكل خبزه بمرق جبينه ليحفظ اعز ما لديه اي حياته فانه لاجلها يضحي شئله وتعبه واجاعه ليصونها مما يهددها من المصائب او يتصددها من الممادين فذاك هو القراع لاجل الحياة الذي يحدو به الى ان يحتفظ على نفسه ويؤمنها من آفات الدهر

على ان كل هذه الاسباب الواقية والوسائل الاحتفاظية لا توطن الانسان على الموت وهو اعظم الاخطار التي لا مناص له منها. قال بكال الشهير: «ليس بيننا وبين السماء والجحيم والعدم غير حياتنا وهذه الحياة اسرع الاشياء عطاء وفناء»

فغلب الحياة وزوالها السريع ذلك ما حمل الانسان على تأمينها فساعدته على تحقيق امانيه في عهدنا التدن والثروة. فأنك لو اطاعت راند النظر على تاريخ البشر الأولين لرأيتم يواصلون الشغل ليلاً مع نهار ليحصلوا على قوتهم اليومي فيصنوا حياة معرضة لاطوار الزمان. فكان الانسان في ذلك العهد يعد للقرن التابعة رقباً وتقدماً فيستقي بدمه جذور عالمنا الحاضر ويكتفي هو باكتساب معاشه

غير أن حاجات الانسان كانت تريد يوماً بعد آخر على قدر نمو عياله ومن العيال المشاثر ثم القبائل ثم المدن والدول فكان ذلك داعياً الى استهلاك الاواشي وتوفير

الثروة لتوطيد اركان الالة الاجتماعية . ودعانهم هذه الثروة لا تكون ثابتة ألا بالاحتياط وتأمين المستقبل بسابق النظر الى احوال الدهر لئلا تدمم الانسان صروفه على فور فتذهب برصيده . وما التأمين على الحياة الا صنف من الاحتياط اجل من - راء لمفاعيله الاثيرة . وهذه اقوال لبعض مشاهير الكتبة تبين ما في تأمين الحياة من حسن النظر وتحقيق الامل

قال ا. دي جيراردان ( E. de Girardin ) : « ان التأمين غاية تنزع اليها كل المشروعات السياسية والدينية »

وقال الاقتصادي فرمو ( Vermot ) : « لا يزال امر الفرد يتهدد الانسان حتى يتجنى الى التأمين فيبيع فكره وما التأمين سوى ضمان رامن ثابت على ملك كان في الامس تحت خطر »

وقال المسير بارون ( A. Baron ) : « اسلم لك بان التأمين على الحياة لا يند ولا يقرب ساعة الشيخوخة وأجل الموت لكنه يكفل للشيوخ العاجز عن الشغل بقوته اليومي وللارملة واليتامى بشرة اتماب رب البيت ومحدول اقتصاده اذا ما عاجله الموت قبلهم »

وقال العلامة الشهير فرنكلين ( B. Franklin ) : « ياخذني العجب من تناقض الناس في اعالمهم متى يؤمنون بربهم واثانهم وسفنتهم وبضائهم وترى على خلاف ذلك ربا البيت يهر عن تأمين حياته وهي اعز كل مقتنياته واسرع من سواها عرضة للخطر »

ولعل كلمة سليمان الحكيم في سفر الامثال ( ١٠ - ١٠ ) تصح في هؤلاء المتوانين اكثر من غيرهم حيث يذكرهم بالنسبة التي تتم لستبائها « واما في الصيف طامسا وترعى في الحصاد أكلها » . فالحكيم العاقل هو الذي يد في وجهه ووجه عياله العوز والفاقة ما دام الامر بوسعه

## ٢ تاريخ الضمانات على الحياة

الايينيون والرومان اول من ادرك منافع التأمين فانشأوا شركات للمساعدات المتبادلة الا انها لم تبلغ ما بلغت من النظام الشركات الانشائية المعروفة باسم غلدس

( Gildes ) والشركات الصناعية الشائعة في القرون الوسطى

وعلى قول المسيرادلن ( M. Adan ) ان اول شركة تُعد كمسابقة لشركات التأمين على الحياة ظهرت سنة ١٣٠٠ فدعت التأمين الرضي ( Casualty assurance ) انشأتها جمعية التأمينات البحرية وسامسة تأمينات لندن لفداء الاسرى الواقعين في قبضة القرصان المغاربة او في حوزة الترك . وقد أدت تلك الشركة خدمة مشكورة للبحريين الا انها مع تقادي الزمان تحوَّلت اعمالها الى مظاربات ومقامرات اُتلفت فرائدها وبددت نظامها منذ السنة ١٧٢٠ كما افاد الكاتب البارع فرنسيس (١) في تاريخ ضمان الحياة . على ان بعض التجار عاودوا سنة ١٧٦٦ واستأنفوا في انكثارة التأمين على الحياة فانشأوا شركة دعمرها المصنفة ( Equitable ) فراجت سوقها وكثر طالبو الانحياز اليها وكانوا يجرون في معاملاتهم على جداول وفيات كان ضبطها بكل تدقيق العالمان هسكال وهالي ( Halley )

اما الفرنسيون فانشأوا شركة اخرى دعمرها تنتين ( tontine ) كان مبناهما على قوانين تغلب فيها المقامرة وتختلف تماماً القواعد الجارية عند الانكليز . وفي تلك الاثناء جلس على كرسي الملك لويس السادس عشر فانُشئت في عهده سنة ١٧٨٦ شركة التأمينات السرميَّة الملكية التي استدركت الخلال ووضعت لها قوانين مملوكة حكمة : فاقبها الملك بنشور مدح فيه المشروع وبين منافعه ومن جملة ما ورد هناك قوله : « ان الملك عهد الى بعض اهل دولته بان يبحثوا عن شركات الضمان على الحياة المنشأة في اوربة وعن نظامها وتاليفها فعرّف بعد التحقيق ان تلك الشركات فرائد جنة يمكن الفرنسيين ان ينالوا منها نفعاً اذا انُشئت في فرنسا لانها تمكن كثيراً من الاهلين ذكوراً واناثاً صغاراً وكباراً من تأمين حياتهم فينالوا لهم او لذويهم ريباً مملوماً لشيخوختهم او لحانهم من بعدهم . وقد تحقّق ان هذه الضمانات من شأنها ان تخلص من آفة الربا مبيع الرسالات وتؤمن مستقبل المتعاهدين او مستقبل بغيرهم من بعدهم فتوفّق بين النافع الحاضرة والمستتبة وتوثّق بين افراد العيال عرى الحب والوفاق التي تؤدي الى سعادة الحياة الاجتماعية وتريدها قوة وارباطاً »

(١) اسم كتابه بالانكليزية : Francis: Annals of life assurance.

لكن تلك الشركة ما لبثت ان تضرعت مع ما اصاب فرنسا من الدواهي فجعها سيلُ الثورة الجفاف وجعلها اثرًا جدياً. ولما صار الامر في ايدي نابليون الأول سعى البعض باستئناف هذا المشروع لكنهم اعتبروه كقامرة ودهان فبخسرا من شأنه كما يظهر من كتابات پورتاليس (Portalis) وكثاتو (Corvetto) ومرلين (Merlin) من حاشية نابليون

وبقي الامر كذلك الى السنة ١٨١٩ حيث انتدبت شركة قانونية للتأمين على الحياة بقي تلك السنة في ٢٩ ك ١ اصدر لويس الثامن عشر براءة ثبت فيها شركة التأمينات العمومية على الحياة. وفي اوائل العام التالي ظهرت الشركة الملكية المعروفة اليوم بشركة « لانسيوتال » وكان تسييرها في ١١ شباط سنة ١٨٢٠ . على ان هذه الشركات لم تنجح كثيراً في اعوامها الاولى لقلة اكثارات الاهلين لتواندها . وبما يدل على خمولها ان احدى الشركتين لم يتجاوز رأس مالها للتأمينات على الحياة في السنة ١٨٢٥ مبلغ ٣١٧,٠٠٠ فرنك . ولم تتحسن هذه الاحوال بل زادت تقهقراً لأن رأس مال الشركة كان هبط في السنة ١٨١٠ الى مبلغ ٢٣١,٠٠٠ فرنك . وفي تلك الاثناء كانت شركة ثالثة تشكلت للتأمينات تدعى شركة اونيون (l'Union) اي الاتحاد ائتمنا الملك كلوس الماشر في ١٢ حزيران ١٨٢٩ فاهتت كالشركتين السابقتين في توسيع نطاق التأمينات على الحياة لكن العموم ظلوا على جمودهم

على انه في السنة ١٨١٠ حدث في فرنسا انقلاب في الرأي العمومي بخصوص معاملات الرقبي التي يتشع بها الانسان طول حياته لكن تأمين الحياة بقي على حاله من الحمول بل عادت المخاربات والمقامرات التي كانت شاعت قبل الثورة الفرنسية فتشكّلت على اشكال متنوعة عرفت بشركات زيادة الحياة (associations de survie)

فكانت نتيجة انتشار هذه الشركات الجديدة انها اضرت بالتأمين على الحياة ولم تأتِ بعظيم منفعة للعموم مدة ثيف وعشرين سنة . وغاية ما بلغ رأس مال شركات التأمين الذي تعيّد في سجلات الحكومة من السنة ١٨١٩ الى ١٨٥٩ « ٣٥١,٠٠٠,٠٠٠ » فرنك تقسّمت على ٤٠,٢٥٨ معاهدة وكانت مع ذلك قد نشأت بعض الشركات الجديدة منها شركة فينكس (le Phénix) المعروفة بقرار ملكي في ٩ حزيران سنة

١٨١١ وشركة « الصندوق الابري » ( la Caisse Paternelle ) المسجلة في ١٩ آذار سنة ١٨٥٠ الخ

وكان بدء نجاح شركات التأمين على الحياة سنة ١٨٥٩. فان نظر العموم انصرف على فئة نحو هذا الشروع الذي بقي حتى ذلك العهد نسبياً منسياً مع كثرة فوائده فأنشئت جمعيات جديدة لهذه الغاية كشركة الموند والاور بان ( le Monde, l'Ur-baine ) وغيرها

ولم يتوقف هذا النجاح منذ ذلك الوقت الا قليلاً في السنة ١٨٧٠-١٨٧١ لما نشبت الحرب السبينية بين فرنسا والمانية. لكنّها كانت سحابة صيف انقشعت فان الجمهور عاد منذ السنة ١٨٧٢ الى اقباله على هذه الشركات التأمينية بزيادة ارباح حتى انها لم تزل منذ ذلك الحين في ترقٍ متواصل

وفي السنة ١٩٠٥ في تاريخ ١٢ آذار جلست الحكومة كل شركات التأمين تحت نظرها وفرضت لها ترقية يزدنيا المشتركة. وهذه الترقية حددتها لجنة من فواب الحكومة المعروفين بجنبتهم بامور المال وقوانين التاجرات ولا يجوز ابدالها على اختلاف المبالغ المضرومة فاذا أهبطت عن حدود الترقية بطلت المعاملة

### ٣ مفاعيل التأمين وفوائده

هلم نبعث الآن عما يستفيد الانسان الضامن لحياته سواء كان من حيث الأدب الشخصي والادب الاجتماعي ومن حيث الاقتصاد والمالية

١ من حيث الادب الشخصي اول مفاعيل التأمين على الحياة انه يؤثّر المزمّن راحة الفكر وسكون البال وينجي من الحرف الذي كثيراً ما يغلب ايدي الناس ويخمد نشاطهم. قال سنيكا الفيلسوف: « ذلك يستحق ان يدعى ملكاً من نجا من الحرف ». فالانسان الذي يخلو من الحرف هو حقيقة ملك ان يكون فائزاً بياش امره بكل ثقة فان البحر عنه يكون طوع بانه فيسله ماله برباط الجأش اذا أمنه اذ لا يعود يخاف غرق سفينته

على ان الدواهي المتهدة للانسان ليست محصورة في اخطار البحار فنما هو اعظم خطراً تريد خطر الموت. دونك مثلاً على ذلك. هوذا زيد يريد ان يستثمر ماله

البائع كمية من الدراهم فيأشعر عملاً صناعياً أو تجارياً . وبعد ان جاهد سنين قليلة ليبلغ ما يؤمله من الارباح يفاجئه الموت في تلك الاثناء . فاذا تخلف لاولاده في اغاب الاحيان لا يبقى الا تصفية المحل مع بقايا زهيدة من مال يأخذه الضياع . فهذا الفكر المولم ربما يصد الناس عن الاعمال الربحية خوفاً من حادث يمكنه ان يومي في ومدة الفقر نساءهم واولادهم . أما اذا آمن الانسان حياته فانه يبقى فارغ البال مرتاح الفكر فيستطيع ان يباشر بطمأنينة اي عمل كان اذ يعلم ان امرأته وبنيه بعد موته سيجدون رأس مال يكفيهم مؤونة الذل والفقر

دعنا نأخذ مثلاً آخر من ذوي الطبقات السفلى فمتبر حياة العسلة . ان ما يستمر غالباً عيشة المامل فكره في المستقبل . اذا ما حلت به نكبة ما او اصاب بمرض او فرغ عنه الشغل تراه من وقته في الضنك والفقر . فهذا الهم لا يدع له هنا راحة . فان استطاع ان يؤمن حياته خلا له الجور وانكشف عن نفسه الثقل الذي كان يكربها فيطش باله ويتشدد عزمه

وتريد على ما تقدم ان تأمين الحياة من شأنه ان يوجب الانسان ويزيده صلاحاً لان عمله سني على روح التفاؤل وبذل الذات اذ يجرد فكلو المروءة عن الحاضر ليركز لذويه . مستقباهم فلا يبرأهم المؤونة الناقصة والحاجة . فمثل هذا التجرد دليل على عواطف سامية وشاهد على نخوة ورموزة لا يأتي المروءة الا بممارسة فضائل اديبة عظيمة

٢ وليست فوائد التأمين اقل اعتباراً اذا اعتبرت الخير الذي يحصل منه للألفة ان التأمين يعمل بين طبقات الهيئة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً لانه يدفع المروءة الى ان يعقل العيشة المنردة فيحتج بالاجتماع البشري فيصير بينه وبين غيره تضامن جديد في تبادل الدوالح . والتضامن المتبادل يبعد من اوطد الدعائم ثبات الهيئة الاجتماعية . وهذا التضامن ارفع شأناً من سواه لأن الانسان يقدر قيمة حياته والأعمال التي يمكنه ان يأتيها بشغله لمنفعة قريبه فيؤمنها بمقدار زهيد من المال لتلا تفتقد تلك الاعمال بموته ولهذا قد دعا الفقهاء هذا التضامن بالتضامن الاجتماعي اذ يفيد الألفة كلها

وكان العرب احتراباً في هذا التضامن من عظيم الجدوى . فان ابا القرج الاصماني روى في الاغانى ( ٨ : ٨٣ ) ان اعشى قيس اصاب مالا كثيراً اعطاه اياه الاسود المنفي وكان امتدحه « فلما مر ببلاد بني عامر خافهم على ما معه فأتى عامرة

ابن علاقة فقال له: أجزني. قال: قد أجزئك. قال: من الجن والانس؟ قال: نعم. قال: ومن الموت؟ قال: لا. فأتى عامر بن الطفيل فقال: أجزني. قال: قد أجزئك. قال: من الجن والانس؟ قال: نعم. قال: ومن الموت؟ قال: نعم. قال: وكيف تجيبي من الموت؟ قال: ان مُتْ وانت في جوارى بهت الى اهلك الدية. فقال الاصى: الآن علمت انك قد اجزتني من الموت. فمدح عامراً

ومن خواص هذا التضامن أنه لا يُراعى الاشخاص بما يمنحهم من الانعامات والرتب وال حقوق بل يعتبر فقط الاحوال الطبيعية ويقدر ما بين الاشياء المتباينة من التوازن وما يطرأ عليها من الخطر على حسب قوانين ثابتة فكل مخاطرة تناسب قدراً معلوماً مقررًا في جدول مبني على الاختبار. فيعطى كل ذي حق حقه على قدر القسط الذي يريد تأمينة. اغني ان هذه المعاملات مبنية ليس على العدل التوزيعي الذي يوزع الخيرات والانتقال بالمعادلة على مقتضى صفات الرزسين واحوالهم الاجتماعية بل على العدل البدلي الذي يمنح كل فرد حقه المقرر مع حفظ مساواة الشيء للشيء. وهو البدأ الذي تسعى الدول اليوم في تطبيقه بناء على شعار الحرية والاخاء والمساواة كما اثبت ذلك السيوفليه في كتابه عن « العلم الاجتماعي المصري » (١) وعلى هذا الاصول بُني التأمين على الحياة. فانه قد تروخى العدل البدلي في كل اموره سواء كان في الناية التي قصدتها ام في القوانين العملية التي بنى عليها معاملاته. وانما مصدر نجاح شركات التأمين من مراعاة هذه الاحوال

٣ وان اعتبرت التأمين من حيث الاقتصاد وجدت ان سبب وجوده وغايته الاولى انما هو اصلاح ما يهدد رزق المال من الهبوط والتلاشي وذلك بواسطة امoral مرصودة لهذه الناية لا يبطل استثمارها والتعامل بها

اما المبالغ التي يدفعها طالبو التأمين فانها غالباً زهيدة بالنسبة الى الاوال المضرونة وهي عادة كميات قليلة يفرضها الخاصة من دخلهم او هي اقساط خفيفة من النفقات العمومية التي تشكلها المحلات التجارية والصنافية. وهذه المبالغ في اغلب الاحيان تُصرف بلا فائدة لولا انها تخصص بهذا التأمين. ومع قلتها لا تفقد بالتأمين من يد

صاحبها بل تُرَدُّ إليه بضعة رأس مال سواء كان لاهله من بعد موته أو بضعة اقساط يربحها من معاملات الشركة إذا شاء. ان يكون هو احد مشاركيها وليس التأمين على الحياة مجرداً فقط لرأس مال مقنود بل هو ايضاً مشروط ومرتب لارباح جديدة. ألا ترى انه اذا مات المؤمن يرد رأس المال لاهله وذلك بكل سرعة دون احتياجهم الى وقت طويل ليجمعه باقتصاد بطي

٤ اما من جهة المالية فالتأمين مفعولان. الواحد انه يجعل لصاحبه اعتباراً مالياً. فان المؤمن يتعاهد للمؤمن ان يتدارك ما ياحتج به من المضرّة على شرط أن يدفع طالب التأمين مبلغاً معاوفاً مناسباً لما يريد تأمينه. فزاد رأس المال المؤمن كله رأس مال رصدي وضمان بحيث يجوز القول ان عماله يتسلمه مبني على الاعتبار المالي. والمفعول الآخر ان التأمين يبنّي البلاد لأن شركات التأمين تشبه المصارف (البنوك) وصناديق التوفير بما تجمع من المبالغ الجزئية حتى يحصل من مجموعها كميات وافرة جداً تمكن الشركات من المعاملات العظيمة لا بل تفوق على البنوك وصناديق التوفير لأن الاموال الموضوعة في البنوك وصناديق التوفير يجوز لاصحابها ان يترجموها اي يوم شاءوا فاصيارقة يضطرون الى رصد كميات وافرة من الدراهم ليردوها عند الحاجة الى طالبها. اما المال الوديع في شركات التأمين فانه يوضع غالباً لارمنة طويلة فيسبح للشركات ان تستعين به لمشروعات عظيمة وكثيرة. او تقرضه للدولة لتستعمله هذه لانشاء الاعمال العمومية. وعلى هذه الضرورة تنفيذ التأمينات مالية الدول

#### ٥ اصول التأمينات وقوانينها

قال الاقتصادي بيشا (Bichat) في تحديد الحياة: «ان الحياة مجموع القوى التي تقوم في وجه الموت» فبناء على هذا التحديد اتخذ اصحاب شركات التأمين جداول دعواها جداول الوفيات وكان الاولى ان تدعى جداول طول الحياة فينوا عليها حساباتهم وعيّنوا لكل دور من ادوارها مبلغاً يدفعه المؤمن

اما طريقهم لاتخاذ هذه الجداول فبان يمسدوا الى مواليد احدى السنين فيحسبون سنة سنة عدد الرقيات الى ان ينتهوا الى آخر مواليد تلك السنة فيدونوا سنة وفاته. وتسهلاً لذلك يحصرون المواليد في عدد مقرر كأنه او عشرة آلاف

على ان هذا الحساب ليس هو غاية في الضبط والتدقيق وانما هو بالتقريب والدليل عليه انك اذا قابلت مدة جداول وحظت نتائجها وجدتها تختلف اختلافاً كبيراً .  
 ويمثل هذا الاختلاف امور شتى منها ان عدد المواليد التي عيّنوا وفياتها قليلة . ومنها احوال الزمان والمكان واسباب الماش وغير ذلك من الملل الطبيعية تختلف مع اختلاف الظروف وتغير الاسباب الاجتماعية والادوية . لكن هذه الاختلافات يمكن تخفيفها مع الزمان وتكرار المراقبة . وقد اتفقت اليوم كما سترى الاربع الشركات الكبرى لتأمين الحياة ( وهي الاقدم عهداً ايضاً ) على وضع جدول للوفيات تجري كلها على مقتضاه وهذا الجدول مرسوم مجرى في A F اي التأمينات الفرنسية

وما من شأنه ان يوضح للقراء صعوبة تدوين جدول تام الاهبة خالص من كل نقص ان يعتبر المرء ما يطرأ على حياة الانسان من الطوارئ المتباينة . فبعض هذه الملل طبيعية كالسن والجنس والمكان الذي يقيم فيه ابن آدم . وبعضها عرضية كنزوح الميشة والرتبة في العالم والصناعة وكثرة الشغل او قلته وكالتنقّل او القتر . وزد على ذلك انواع الامراض المتعددة التي تمرض الحياة لخطر الموت . وخلاصة القول ليس انسان الا وحياته تتوقف على اسباب لا تحصى يؤثر كل منها في طولها او قصرها وهذه الاسباب لا يمكن تطبيقها على قاعدة عمومية اذ تختلف في كل فرد . فلو اراد اصحاب الشركات ان يفحصوا كل انسان بمفرده لآمكنهم ان ينهوا شغلهم ومن ثم بنوا اولاً حسابهم على التعديل واقترضوا ان الاختلافات الموجودة في حياة عدد واقر من الناس تتوازن فيحصل منها معدل يصح بناء قاعدة عامة عليه . ثم اقترضوا ( ثانياً ) ان ذوي السن الواحد يعيشون عدداً واحداً من السنين . ثم قدّروا ( اخيراً ) ان عدد المواليد في كل سنة ثابت لا يختلف وكذا اعتبروا عدد الوفيات مع قطع النظر عن مهاجرة الاهلين او زيادتهم فحصرها بحمل الافتراضات في هذه القواعد الثلاث

أما جداول الوفيات فكان يمكنهم تدوينها على طرائق شتى منها الطرائق الثلاث

الآتية :

١ طريقة هالي ( Halley ) - كان يأخذ دفاتر الرق ويظم عدد الوفيات في

كل عام منذ سنة الميلاد الى الشيخوخة القصوى

٢ الطريقة الثانية مبنية على احصاءات البلاد فيحصون الناس الذين في قيد

الحياة على حسب اعمارهم من ميلادهم الى اقصى شيخوختهم وبهذا يُعرف عدد الاحياء من كل سن

٣ طريقة ديپارسيو (Deparcieux) - هذا وضع طريقة ثالثة مبنية على مبدأ علمي اقرب الى الصحة من سواه. فانه يعمد الى عدد معلوم من البشر ولدوا في وقت ما فيخصم منهم كل سنة عدد المرقى ليعرف الاحياء الباقيين فيرجع بذلك عدد الوفيات في كل عام

وقد دون كثير من جداول الوفيات في فرنسا منهم ديپارسيو المذكور سنة ١٧١٦ ودوڤيليار (Duvillard) ١٨٠٦ وديوميران (Demontferrand) ١٨٣٦ وهوبار (Hubbard) ١٨٥٢ وشركات التأمين المأمة الثلاث سنة ١٨٦٠ ويوفيزاج (Beauvisage) ١٨٦٧ ودي كرتنكي (de Kertanguy) ١٨٧١ ثم اشار وشركون (Achard et Charlon) ١٨٧١

وهذه الجداول مع دقتها كانت تشمل كل الناصر من قراء واغنياء واربسط وبهذا المعنى لم تخصص بالقوم الذين يقبلون عادة على تأمين الحياة. وممن لحظوا هذا الخلل فاستدركوه اصحاب شركات التأمين الثلاث والمسيو دي كرتنكي لولا ان مراقباتهم كانت قليلة التكرار محدودة في عدد زهيد من المؤمنين وفي زمن كان الاقبال على التأمين ضيق النطاق

فهذه الجداول مع نقتها بقيت زمناً طويلاً كقاعدة كان اصحاب الشركات يرجعون اليها في حسابات التأمين حتى السنة ١٨٨٧ بقي الجلسة العمومية التي تتبناها نواب شركات التأمين الاربع اي لانسيرفال وشركة التامينات الميوسية والادونين والفنيكس في ٢٢ تشرين الثاني منها عرفوا على اصطناع جدول اضبط واكمل يجرى عليه بعد مراجعة سجلات الشركات وتأميناتها منذ السنة ١٨١٩ الى غاية ك ١ سنة ١٨٨٧ ويضيفون اليه جدولاً خاصاً لوفيات اصحاب المداخل

فاللجنة الميئة لهذه الغاية باشرت عملها بنشاط ولم تزل تواصله حتى الخزانة سنة ١٨٨٩ فرضت الجدولين اي جدول ذوي المداخل (RF) وجدول اصحاب التأمين (AF) في معرض باريس العمومي فعين وكلاء الممرض رجالاً من الاختصاصيين

لنحصره فبعد النظر المالي والنحوص المدقّق منحوا اصحابه جائزة ممتازة ووهبوا الاربعة الذين اشتغلوا بضبطه اربعة اواط من ذهب  
ولم تكف الشركات بهذه التشيطات بل خصّصت اناساً لتابعة المراقبات  
واصلاح ما يجدونه غللاً فعملوا وزادوا الجدولين تحسّناً في السنة ١٨٨٩ حتى بلغوا  
غاية ما امكنهم من الكمال في ضبطها سنة ١٨٩٢ - فترروا اخيراً في ١ نيسان من تلك  
السنة ان الجدولين يعدّان منذ ذلك الحين كدستور ثابت مبني على الاختبار التواتر فلا  
يجوز تغييرهما في شيء

فدعنا الآن ننظر كيف تصير الماملة بين المؤمن والمؤمن. فالمؤمن يدفع للمؤمن  
مبلغاً ما (prime) ويطلب منه دخلاً او رأس مال. فينبغي على الشركة ان توفّق بين  
رأس المال المطالب منها والمبلغ الذي يجب دفعه ليتمكن ان تتدارك كل الحوادث  
الممكن وقوعها. فللحال يرجع اصحاب الشركة الى جدول الوفيات فيطلبون من  
المؤمن المبلغ المعادل لرأس المال الذي يريد بعد معرفة سنه وحالته الصحيّة  
تدري ان هذا المبلغ الذي تتقاضاه الشركة يختلف اختلافاً كبيراً على حسب  
شروط طالب التأمين فيمكنه ان يدفعه مرّة واحدة او دفعت متعددة كما انه يتقدر  
ان يزيد مع السنين او ينقص ويجوز ان يدفعه مدّة طول الحياة ليزيد بذلك رأس ماله  
او لمدة سنين معارمة وكذلك يمكنه ان يدفعه لمنفعة شخص واحد او كثيرين. وكل  
ذلك مبني على حسابات راعته مناسبة للاحوال المذكورة وان اراد المؤمن جاز له  
ان يدفع المبلغ المطالب اطلاقاً كل سنة او يفعل ذلك مرّة واحدة لكل حياته على  
مقتضى حسابات مقررّة

وهذه المبالغ التي يزديها طالبو التأمين اينالوا بها رأس مال ثابت فان شركات  
التأمين على الحياة ادخلها في خزائنها الاحتياطية فلا تستعملها في الاعمال التجارية  
بكتّأ على مقتضى القوانين تشتري بها عقارات تستيرها او سندات مالية  
فهذا نظر اجمالي عن تأمين الحياة وتاريخه وشروطه وكل شركة لائحة خاصّة  
توقف الزبائن على احكامها واليها ضماناتها. وقد طبعت حديثاً شركة لانسيونال لائحتهما  
بالربية فن اراد الوقوف عليها يطلبها من وكلاء الشركة في بيروت السيو ميشال  
تيودور سكربني ابنا. وجناب الكماليار يوسف هنك